الباب الثالث:

تقارير مترجمة

١ - ملخص لمراجعات راند لعام ٢٠٠٢م.

٢ - ملخص تقارير بروكنجز لعام ٢٠٠٢م.

٣ - ملخص لنشرة استخبارات الشرق الأوسط لعام ٢٠٠٢م.

٤ - التحالف الدنس بين المسيحية والنظام العالمي الجديد (NWO).

٥ - أيديولوجية تنظيم القاعدة الوهمية.

٦ - صور الإسلام الأمريكي.

ملخص لمراجعات
راند لعام ٢٠٠٢م

ملخص لمراجعات راند لعام ٢٠٠٢م

راند مؤسسة غير تجارية، يقول مؤسسوها في تعريفها: «إنها تساعد على التعمق في السياسة واتّخاذ القرارات من خلال البحث والتحليل». أُنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية في ١٤/ ٥/ ١٩٤٨م، حيث أنتجت كثيراً من البحوث ذات القيمة العلمية العالية، وخاصة ما يتعلق منها بالسياسات المرتبطة بالأمن القومي، ومنذ الستينيات بدأت راند بمخاطبة مشكلات رئيسة في السياسة الداخلية. وبصفة عامة يساعد باحثو راند صنّاع السياسة على كل المستويات، وزعماء القطاع الخاصّ في العديد من الصناعات، وعامّة الناس في الجهود لتقوية اقتصاد أمريكا، ويعملون ذلك بتحليل الاختيارات والتطوّرات في العديد من المناطق، وتشمل أبحاثهم: الدفاع الوطني، والتعليم، والتدريب، والرعاية الصحية، ومستوى الإجرام، والعدالة المدنية، والعمل والسكان، والعلم والتقنية، وتطوّر مجتمع، والعلاقات الدولية، والدراسات الإقليمية.

ومن أهم مطبوعات المركز ما يسمى بـ (المراجعات)، وهي دورية فصلية تحتوي على تحليلات استراتيجية مركزة، نستعرض أهمها فيما يأتي:

- (أربعة دروس من خمس دول):

ونبدأ استعراضنا لأهم مقالات (مراجعات راند) بمقال لـ «بروس هوفمان» وهو نائب رئيس العلاقات الخارجية في RAND، ومدير مكتب واشنطن، واشترك معه و«كيم كراجان» محلل سياسي في RAND. عنوان مقالهما (أربعة دروس من خمس دول)؛ حيث استعرض الباحثان جهود الإرهاب المضاد في خمس دول (إسرائيل، والفلبين، وكولومبيا، وبيرو، والمملكة المتحدة)، واستخلصا منها أربعة دروس في غاية الأهمية؛ هي:

أولاً: تركيز الجهود حول الزعماء الإرهابيين متوسطي المستوى في الجماعات الإرهابية، فعادة ما يكون الزعماء أصحاب المراكز القيادية المتوسطة أكثر أهمية من صانعي القرارات؛ بالنسبة إلى استمرار أي منظمة إرهابية على المدى البعيد؛ لذا فإن السياسات التي تستهدف القضاء على الزعماء أصحاب المراكز القيادية المتوسطة سيكون أكثر فاعلية في إضعاف السيطرة والاتصالات والعمليات؛ سواء في قمة أو قاع سلطة القيادة داخل أي مؤسسة، ويمكن أن تؤدي مثل هذه السياسات أيضاً إلى وقف نمو مستقبلي للجماعة؛ عن طريق القضاء على تطور الزعماء في المستقبل، ويضرب المقال مثلاً بـ (حماس)، فقد استطاعت (إسرائيل) التخلص من القيادة العليا لحماس تقريباً في عام ١٩٩٢م، ولكن هذه الاستراتيجية أدت إلى عكس النتائج المرجوة منها، فقد كان الزعماء الأساسيون لحماس معتدلين إلى حد ما، وأدى التخلص منهم فقط إلى أن أصبحت الجماعة

أكثر راديكالية، فقام الزعماء الذين كانوا في المراكز المتوسطة، بعد أن قفزوا إلى مقاعد القيادة، بزيادة عمليات التفجيرات الانتحارية إلى الحد الذي زاد اليوم في الهجمات التي تُمارس ضد (إسرائيل).

ثاني هذه الدروس: هو التجريد من الشرعية، لا تعتقل أو تقتل فقط الزعماء الأساسيين للجماعات الإرهابية، فالزعماء الأساسيون للجماعات الإرهابية ليسوا فقط صانعي القرارات الأساسيين في جماعاتهم، ولكنهم يحتلون موقعاً مؤثراً جداً، وله دلالات بعيدة، يرتبط عادة بالوجود الأصلي للجماعة؛ لذلك فإن القيام بحملة دبلوماسية ضدهم لتجريدهم من الشرعية هو أمر أهم من اعتقالهم أو قتلهم في الواقع، ومثال على ذلك استراتيجية «فيجيموري» رئيس بيرو، والذي استطاع زعزعة مصداقية «جوزمان» زعيم أقوى فصيل مسلح معارض في عيون أعضاء جماعته وفي الشبكة التي تدعمهم.

فقد قام «فيجيموري» بتشويه صورة «جوزمان» عن طريق قلب كلمات «جوزمان» ضد نفسه، فتعمد حشد عرض الخطب العامة «جوزمان» والتي طالب فيها «جوزمان» في البداية جماعته أن يسلموا أسلحتهم، ثم يناقض نفسه فجأة طالباً منهم بدلاً من ذلك أن يستمروا في محاربة الحكومة، وتسببت هذه التناقضات في ضعف مصداقية «جوزمان»، وفقدت منظمته القوة الدافعة التي تحركها.

وثالث الدروس التي نستخلصها: هو تعقب شبكات الدعم والإمدادات، ويتضمن هذا التخطيط التركيز على الممولين والمهربين الذين يقومون بمساعدة الجماعات الإرهابية في الحصول على الأموال وشراء الإمدادات من السوق السوداء، فعادة ما يتم التركيز على المؤسسات البارزة والأشخاص البارزين الذين يقومون بتمويل المنظمات الإرهابية بشكل مباشر، ومع ذلك؛ فإنه سيكون من الأجدى أن يتم توسيع هذه الاستراتيجية بأن تتعقب على سبيل المثال الأشخاص أصحاب الأدوار المتوسطة الذين يشترون الماس من الإرهابيين في السوق السوداء، أو التجار الذين يبيعون الأسلحة إلى المنظمات الإرهابية، فهذا الأسلوب أكثر فاعلية في منع الأنشطة اليومية التي لزاماً عليها أن ترتبط بها المنظمات الإرهابية لدعم قدراتهم على تنفيذ العمليات؛ مما يعمل على إعاقة هذه المنظمات عن تجميع مصادرها أو التخطيط للقيام بالهجمات المعقدة؛ لأنهم لا يمكنهم الاعتماد على رصيد مالي ثابت أو أي مصادر أساسية أخرى، وخير مثال على ذلك الجيش الكولومبي الذي استطاع القضاء على تجارة الأسلحة غير المشروعة، والتي كانت تتسرب إلى الجماعة المعارضة الرئيسة، وهي القوّات المسلّحة الثورية لكولومبيا (إف أي آر سي)، وبذلك التدريج بدأت قوات المعارضة تفقد سيطرتها على الأراضي التي بحوزتها نتيجة نقص إمدادات السلاح.

أما آخر الدروس: فهو إنشاء مركز مخابرات وقائية مهمته إعاقة عمليات الاستكشاف الإرهابية؛ لأنه من الملاحظ أن الجماعات الإرهابية تعتمد وبشكل حاسم على وجود وحدات لها مندسَّة بين الناس، تقوم باستطلاع الأماكن والأشخاص التي تنوي هذه الجماعات توجيه ضربات إليهم؛ لتكون عندها قاعدة عالية من

المعلومات والخلفيات قبل حدوث عملياتها؛ ليتم تنفيذها على درجة عالية من الدقة.

ولذلك من المهم إنشاء وحدة وقائية خاصة للقضاء على وحدات الاستطلاع تلك، وحرمان الإرهابيين من الحصول على مصادر المعلومات هذه.

* * *

ـ (نحن هنا لنبقى):

وفي مقال لـ «جيمي إيه طومسون» ـ هو رئيس ومدير وموظف تنفيذي في RAND ـ باسم (نحن هنا لنبقى)؛ يستعرض الحرب على الإرهاب من وجهة نظر أمريكية متعصبة، ويقسم المقالُ الحرب على الإرهاب إلى حربين: حرب على تنظيم القاعدة المنفذين لهجمات ١١ سبتمبر. ثم الصراع طويل الأمد ضد الإرهاب. وقد تحقق تقدم كبير في الأول أكثر بكثير مما حدث بالنسبة إلى الآخر، إلا أنه لا يزال أمامنا الكثير من الصراع طويل الأمد ضد الإرهاب، والذي لا نعرف عنه شيئاً إلى الآن.

فالحرب الأولى حققنا فيها تقدماً كبيراً بسبب تفوق الآلة العسكرية الأمريكية، أما الحرب الأخرى فهي من الناحية العملية تتميز بعدة خصائص:

- طول المدى.
- اختراق الحدود القومية والإجراءات القانونية الموجودة داخل الأمم.
- متضمنة تهديدات لم تكشف عن نفسها إلى الآن، ولا يزال فهمنا لها ضعيفاً.
- فيها مخاطرات كبيرة في التكاليف الاجتماعية والاقتصادية.

ويتحدث المقال عن أربعة اتجاهات عالمية عملت على زيادة كل من التهديدات بالهجمات الإرهابية، وبإلحاق الدمار والخراب الكامل، وكل اتجاه على حدة من هذه الاتجاهات الأربعة يستدعي القيام بإجراء بحوث لسياسة مبتكرة، ولتقليل مدى الدمار الذي تسببه:

أولاً: هناك شعوب غاضبة وفاقدة الشعور بالهوية وخاصة من الشباب، ويعدُّ هذا الموقف نقطة ضعف تنفذ منه الجماعات الإرهابية، حيث تقوم بتقديم المساعدات الاجتماعية بدلاً من الحكومات؛ حيث تكون ـ من خلال هذه الطريقة ـ هي متنفس الغضب. ويتساءل: هل تستطيع الولايات المتحدة وحلفاؤها أن يوقفوا هذه النزعة؟ ويجيب ربما يصعب علينا أن نقدم الإجابة الصحيحة عن هذا السؤال الآن، إلى جانب أن هذا سؤال لا يلقى إلا قليلاً من الاهتمام؛ بيد أن بحثنا هذا يقترح أنه ربما يمكننا أن نقوم بذلك، على أننا نواجه هذا السؤال في العديد من قضايا البحث، ويقوم مركزنا الخاص بدراسة السياسة العامة للشرق الأوسط بالتركيز على دراسة كيفية الوصول إلى سياسة عامة متطورة في هذا الإقليم، إلى جانب ما يقوم به مركز التعليم في RAND من مساعدات

لإصلاح التعليم في الشرق الأوسط، كما تأسس حديثاً مركز RAND للأمن الصحي الدولي والوطني، ومن بين المفهومات التي تأسس هذا المركز على أساسها: فكرة أن السياسة الصحية المتطورة يمكنها أن تخفف من عدم الارتياح الذي يولد المساعدة للإرهاب.

ثانياً: إن الولايات المتحدة هي موضع الغضب والكراهية في أماكن متفرقة في جميع أنحاء العالم، وربما يرجع ذلك ببساطة إلى ما تتمتع به من هيمنة عالمية ليس عسكريّاً فقط؛ بل اقتصاديّاً وثقافيّاً أيضاً، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة هي النموذج المطلق للقوة.

ويتعامى المقال عن أسباب كراهية الناس لأمريكا، فيقول: وعلى الرغم من كل التصورات الصحفية؛ فإن الأسباب التي تكمن وراء كراهية المُعادين لأمريكا غير مفهومة على الإطلاق، ونحن في RAND نعتقد أن هناك حاجة إلى البحث الواعي المنظم لمعرفة أسباب الكراهية لأمريكا (Anti - Amerrcanism) من أجل التوصل إلى الحلول.

ثالثاً: قد ساعد التقدم التقني (التكنولوجي) على احتمال أن تقوم الجماعات الإرهابية بتدمير مأسوي كما شاهدنا في ١١ سبتمبر، فالإرهابيون يستطيعون أن يقوموا بالكثير مستخدمين الوسائل المتعارف عليها.

رابعاً: إن احتمال تعرض الولايات المتحدة وبعض الدول المتقدمة الأخرى للإرهاب يتزايد بشكل واسع؛ نتيجة للنمو والتكامل الاقتصادي والعولمة، ولذلك فإن الهجمات الإرهابية ـ وخصوصاً بأسلحة الدمار الشامل ـ (CBRN) سوف تقضي على الاقتصاد العالمي بشكل خطير.

وفي النهاية ينوه المقال بأهمية تحديد الطريقة المثلى لتقليل احتمالات التعرض للهجمات، حيث يجب أن تتداخل جهود الحكومات الفيدرالية والوطنية والمحلية مع القطاع الخاص، وهذا التحدي التحليلي الذي يواجه الأمة يعني أن تقوم بمعرفة الاستراتيجيات الخاصة بالإرهابيين، وأن نقوم بتقييم مدى فعالية أساليبنا في حماية أنفسنا، وتحصينها ضد الهجمات الإرهابية، وأن نقوم بحساب تكاليف هذه الأساليب؛ بما في ذلك التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، ومن المهم في هذا الموقف الذي نواجه فيه احتمالات متزايدة لهجمات إرهابية وموارد محدودة ـ أن نحدد ما لا يجب علينا القيام به؛ مثل أهمية تحديد ما يجب علينا القيام به، وهذا التحدي التحليلي الذي نواجهه يشبه في أهميته وحجمه التحدي الذي واجهناه لوضع استراتيجية حرب باردة مع الاتحاد السوفييتي السابق، ونحن هنا في RAND نقوم بالعمل في جوانب عديدة لهذه المشكلة الكبيرة؛ بمساعدة مجموعة من المتبرعين عادة، فنحن نؤمن بأن البحث طويل المدى في هذه المشكلة، وسيكون جزءاً من التفويض بإقامة وكالة الأمن القومي الجديدة؛ بحيث يتم توجيه الموارد الرئيسة وثروات الأمة إلى أفضل طريق، وهذه المعالجة الشاملة هي ما نتمنى أن نحققه في السنوات القادمة؛ معتمدين على موظفينا الموهوبين من المجالات والأنظمة السياسية المختلفة، والتي تمتد من الأمن القومي إلى الصحة العامة، ومن بحوث العمليات إلى علم النفس.

* * *

- (الجيش يكتشف دوره في الدفاع عن الوطن إلى أقصى حد):

وفي مقالة (الجيش يكتشف دوره في الدفاع عن الوطن إلى أقصى حد) لـ «ريتشارد رينان» - وهو ضابط متقاعد وعالم سياسي أول في (RAND) - يجيب عن تساؤل مفاده: كيف يمكن أن يساعد الجيش الأمريكي في حماية الوطن؟ ويعقد الكاتب مقارنة بين مهام الجيش قبل ١١ سبتمبر وبعدها:

فقبل أحداث ١١ سبتمبر قام قادة الجيش بتحديد سبع مهام للأمن القومي، والتي قد تحتاج إلى توظيف رجال الجيش وقواته وربما قدراته:

١ - حماية حدود سيادة الوطن (السيطرة على التهريب)، وتدفق المخدرات، والهجرة غير الشرعية، واللاجئين، والاختراقات الحدودية والإرهابية، وسرقة الموارد.

٢ - تقديم المساعدات العسكرية للهيئات المدنية؛ لمواجهة الكوارث، وأعمال الشغب، وحرائق الغابات، أو المناسبات الخاصة.

٣ - مواجهة حوادث التفجيرات الكيماوية، والبيولوجية، والإشعاعية، والنووية، والمتفجرات واسعة المدى (سي بي آر إن إي CBRNE).

٤ - حماية البنية الأساسية المهمة (حماية التجهيزات والإمكانيات الأمريكية شديدة الأهمية بالنسبة لانتشار الجيش).

٥ - الإشراف على عمليات المعلومات (حماية أنظمة اتصالات ومعلومات الجيش، وإحباط أي هجوم عليها).

٦ - الإشراف والدفاع الوطني للصواريخ (التصدي لهجوم الصواريخ البالستية).

٧ - مكافحة الإرهاب.

فكما كان الأمر في يوليو ٢٠٠١م كان عدد القوات الذي يفي بمتطلبات الحالة المستقرة في الجيش يصل إلى إجمالي ٥٤٠٠ فرد يومياً، ويعتقد أن حشد الجنود اللازمة لأداء المهام في بعض المناطق بشكل كبير - يحتاج إلى قوات يصل عددها إلى حوالي ٢٣٠٠٠ لحدث واحد أو حادثة وحيدة.

ولكن بعد ١١ سبتمبر أصبح هناك بيئة أمنية جديدة، ويجب أن تتم مراجعة هذه التقديرات الآن، وقد تغيرت الافتراضات الأساسية عن أدوار الجيش الأمريكي ومهامه في حماية أمن الوطن، وفيما يأتي أهم النقاط الواضحة من أجل إعادة النظر:

- ففي كارثة ١١ سبتمبر بات التمايز بين الحالة المستقرة وحالة التعبئة غير واضح، فقد هرع آلاف الجنود التابعين للحراسة القومية إلى القيام بالمتطلبات الأمنية في المطارات التجارية في الوطن لعدة أشهر؛ حتى يمكن القيام بالتنظيم والحشد والتزويد بالأفراد لتوفير حماية الأمن المدني.

ـ وأصبح من المحتمل أن يتم زيادة استعدادات الجيش لمواجهة تهديدات الـ (سي بي أر إن إي CBRNE)، ويمكن أن تؤدي مثل هذه الزيادة إلى رفع متطلبات كل من حالة الاستقرار، وحالة التعبئة.

ـ وقد ركز الجيش تاريخيّاً وبشكل ضيق على حماية إمكاناته وقدراته الخاصة في تعامله مع نوعية من اهتماماته؛ هما البنية الأساسية المهمة، وعمليات المعلومات. ويمكن أن يطلب من الجيش الآن حماية إمكانات وقدرات مشابهة في القطاع المدني؛ مثل المباني الفيدرالية.

ـ أما عن حجم والمتطلبات المتعلقة بأفراد الجيش لحماية أمن الحدود ضد الإرهاب والمدة المتعلقة بذلك، وأيضاً من أجل الإرهاب المضاد عموماً؛ فهي قضايا جميعها مفتوحة للمناقشة.

ـ حتى المتطلبات من أفراد الجيش في الدفاع الوطني للصواريخ غير واضحة؛ إذ يشوبها الغموض وعدم التحديد بالنسبة إلى مواصفاتها وتطورها.

ـ ونظريّاً، فإن الوكالات المحلية سوف يكون لديها موارد كافية للتعامل مع المواقف في حالات الطوارئ، وقد تم زيادة الإمكانات والقدرات المدنية في التخطيط بشكل عام؛ على الرغم من أن التاريخ يبين لنا أن الجيش فقط هو الذي يقوم دوماً بتقديم التعبئة والقدرات اللازمة لمواجهة الكوارث الشديدة واسعة النطاق بسرعة.

ـ فالكوارث مثل تلك التي شاهدناها في نيويورك يمكن أن ترهق موارد الجميع إلا المدن الكبرى في الوطن، فيجب على الجيش أن يدرك أنه في أوقات الأزمات؛ ويحتمل أن يطلب القادة المدنيون من الجيش أن يكمل النقص الموجود في الإمكانات المدنية.

ـ ويمكن أن يقوم الجيش بالإعداد لإنجاز مهامه الجديدة في الوطن بعدة طرق؛ فيمكن أن يقوم بالاستعداد لمواجهة هجمات الـ (سي بي آر إن إي CBRNE) على أراضي الولايات المتحدة؛ كأن يقوم على سبيل المثال بالتأكد من أن فرق الاستطلاع الكيماوي، وفرق إزالة التلوث، وفرق الطوارئ السريعة الكيماوية والبيولوجية، وشركات أنظمة التفتيش البيولوجي المتكامل ـ لديها الإمكانات التي تؤهلها للاستجابة السريعة والتعامل مع الكوارث، والقدرة على أن تكيف نفسها بسرعة للتعامل مع المنظمات القومية والمحلية والفيدرالية، وفي الوقت الذي توجد فيه معظم هذه الأنواع داخل المكونات الاحتياطية؛ يمكن أن يتم استدعاء قوات المهام الفعالة لإنجاز هذه المهام، ويمكن أن يقوم الجيش أيضاً بزيادة أعداد الوحدات المتخصصة التي تقوم بمهمة دعم الجهود المبذولة لسيادة القانون؛ من أجل مواجهة الإرهاب، وإحباط جميع أنواع الإرهاب داخل الولايات المتحدة.

ـ وسوف تكون هناك حاجة في المستقبل لتكوين مجموعات وأنواع جديدة تماماً من القوات من أجل القيام بالمهام المستقبلية، والتي يفترض أن تكون مختلفة تماماً عن الماضي؛ مثل إجراء العزل الصحي على المناطق المدنية.

* * *

ـ (القوات الجوية الأمريكية تقوم بأكثر من مجرد تأمين الأجواء):

ومن انتقاد حالة الجيش الأمريكي على الأرض إلى حالته في الجو؛ كتب «إيريك لارسون» ـ محلل سياسي أول في الـ (RAND)، والذي أشرف على دراسة أجريت عن القوات الجوية الأمريكية ودورها في الأمن القومي ـ كتب مقالاً بعنوان (القوات الجوية الأمريكية تقوم بأكثر من مجرد تأمين الأجواء)؛ حيث قسَّم الباحث التحديات التي تُجابِه القوة الجوية الأمريكية إلى نوعين من التحدي: التحديات الطارئة، والتحديات القائمة.

أما بالنسبة إلى التحديات الطارئة أو العاجلة: فقد أحدثت الهجمات الإرهابية تغيّراً كبيراً في مستوى الجهود التي تبذلها القوات الجوية الأمريكية، حيث تحولت إلى عمليات السيادة الجوية، فحماية المجال الجوي الأمريكي بواسطة الطائرات والمعدات العسكرية الأخرى.

وكشف باحث راند عن معلومات وأرقام وحقائق بالنسبة إلى الدور الذي قامت به القوات الجوية في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر، فبعد الهجمات مباشرة وُضعت حوالي ٣٠ قاعدة عسكرية في مختلف أنحاء أمريكا، وما يزيد على ١٠٠ طائرة مقاتلة ـ في حالة الاستعداد القصوى؛ بمعنى أن تكون مستعدة للنقل الجوي خلال ١٥ دقيقة للرد على أي اعتداء جديد.

وقامت أيضاً الطائرات المقاتلة برفع حالة الدفاع الجوي فيما يزيد على ٣٠ مدينة في الولايات المتحدة؛ من خلال مدارات مستمرة عبر واشنطن دي سي، ومدينة نيويورك، ومناطق أخرى في العاصمة، وكذلك البنية الأساسية المهمة، والسيطرة والتحكم على المناطق الاستراتيجية، والطائرات الناقلة للبترول، والتي تقوم بعملياتها طوال أربع وعشرين ساعة.

وبالنسبة إلى حلف شمال الأطلنطي ـ ولأول مرة في تاريخ الـ ٥٢ دولة المتحالفة ـ قاموا بإرسال ٥ طائرات إنذار للمساعدة في العملية، والتي أُطلق عليها (النسر الجوي).

وبكل المقاييس تطلبت عمليات السيادة الجوية مستوى مرتفعاً من الجهود، فقد قدمت القوات الجويّة الأمريكية وحدها ما يزيد على ٢٥٠ طائرة جويّة لتأمين الأجواء فوق المدن الأمريكية الكبرى؛ متضمنة ما يزيد على ١٢٠ طائرة مزوّدة بحوالي ١١٠٠٠ من أفراد المهام العسكرية الجوية، ومثلهم في هذا العدد للصيانة على البر.

وحلّقت ما يزيد على ١٣٤٠٠ طائرة مقاتلة وغارة جوية فوق الولايات المتحدة بواسطة القوات الجوية الأمريكية وحلف شمال الأطلنطي (NATO) وقوات كلا الجانبين، واستمرت الطلعات الجوية في التزايد خلال الحرب على طالبان وتنظيم القاعدة، وحتى منتصف أبريل حين توقفت الحراسة الجويّة المستمرة.

وفي أبريل ـ حيث أدى الطيران المدني الجديد والإجراءات الأمنية الأخرى في تقليل الحاجة إلى الحراسات

والدفاعات الجوية المنتظمة ـ تبنت القوات الجوية الأمريكية موقفاً يتسم بالتعاون والمساعدة بصورة أكبر، وتضمن هذا الموقف مزيجاً جديداً من الحراسات الجوية الدفاعية، ورفع حالة الاستنفار القصوى في قيادة قطاع الدفاع الجوي للشمال الأمريكي (NORAD)؛ بناءً على تقديرات وتوقعات حول التهديدات، ومن خلال الموارد المتاحة.

أما التحدّيات القائمة: فالقوات الجوية الأمريكية لديها الكثير لتقدمه لتطوير إمكانات الأسلحة الميدانية وقدراتها؛ حتى تتمكن من استكشاف الأسلحة والمواد النووية قبل دخولها إلى البلاد ومواجهتها.

وبذلك يتلخص عملها في هذا النوع من التحدي؛ إما باستكشاف وجود هذه الأسلحة والقضاء عليها وإزالة الخطر الذي تمثله، أو تدمير هذه الأسلحة وهي لا تزال بعيدة عن حدود الولايات المتحدة وشواطئها، أو على الأقل قبل أن تصل إلى المدن الأمريكية حيث يمكنها إحداث أكبر الضرر، وفي أعمال الإغاثة والإنقاذ في أعقاب العمليات الإرهابية أو الكوارث الطبيعية.

* * *

ـ (قيم إضافية):

في مقالة (قيم إضافية) يستعرض مركز راند آراء «أماتيا أتزيوني» ـ وهو واحد من أكثر علماء الاجتماع شهرة الآن، والذي يحاضر الآن في مركز RAND عن السياسية الدولية ـ ما يصفه بالكود (المواصفات) الأخلاقي للعالم World moral code، ويعدُّه الأمل الحذر للعالم، ويتوقع (أتزيوني) ظهور رؤية جديدة للقيم المشتركة على مستوى عالمي، ويرى أن القيم العالمية المشتركة تتمثل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي وضعته القوى الغربية المنتصرة بعد الحرب الثانية، ويزعم الكثيرون أن إعلان الأمم المتحدة مع تأكيده على حقوق الإنسان يعكس النزعات الفلسفية والأساس الثقافي للغرب.

وهناك الآن جهود من رؤساء ـ والتي تتضمن جهود الرئيس السابق (كارتر) ـ، ورؤساء وزراء سابقين من عدة دول لإضافة وثيقة جديدة تشدد على المسؤوليات الإنسانية، ويرى (أتزيوني) أن التشديد على المسؤوليات والالتزامات سوف يعمل على التوازن بين الأولويات الثقافية والدينية الغربية)، والأولويات الثقافية والدينية الشرقية بما في ذلك الإسلام.

ويرى أيضاً أن «الكود الأخلاقي العالمي» في طريقه الآن إلى الظهور عن طريق هذا النسق القيمي الضخم ومزاوجته بالمعنى القانوني؛ ولكن بمعنى أخلاقي وأساس قيمي مشترك يشعر الكثيرون بالالتزام نحوه، وستتشعب منه عندئذٍ أفكار لإنشاء مؤسسات عالمية.

وحسبما يرى «أتزيوني»؛ فإن الجماعة تمثل حاجة أساسية بالنسبة إلى الإنسان، وأن الشعور بالمجتمع العالمي

يصبح ضرورة متزايدة للوجود الإنساني، وهو الخطوة الأولىٰ لبناء هذا المجتمع.

يقوم «أتزيوني» بمناقشة فلسفية حول طبيعة الإنسان، فالبشر من ناحية لديهم نزعة لـ (الولاء العاطفي)، وهم مدفوعون إلىٰ الواجب الوطني أو الأخلاقي، ومن ناحية أخرىٰ هم (فرديون) مدفوعون كلية خارج الاهتمام الذاتي، ويرىٰ أن الأفراد لديهم سمات ذاتية وسمات غيرية.

ويسوق عجز الاقتصاديين عن تفسير مظاهر السلوك الإنساني؛ مثل قيام المسافرين بدفع (بقشيش) في محطات السكك الحديدية في أماكن لا ينوون العودة إليها ثانية، وكذلك يرفض فكرة (توفير الطاقة)، ويرىٰ أن الناس يقومون بها فقط في حالة إذا ما رأوا أنها نافعة للمجتمع، ويؤكد عجز الاقتصاديين عن تفسير بقية مظاهر السلوك البشري التي تنبعث من دوافع الحب والولاء والواجب والعبادة؛ ممّا يتجاوز مستوىٰ مصلحتهم الشخصية.

ويقول: إن أحداً منا لا يستيقظ في الصباح ويقول: إن المواطنين في (المسيسبي) أو (ألاباما) يدفعون ضرائب أقل، ومع ذلك يتمتعون بخدمات حكومية أكبر. ولا يخاف سكان (نيوجرسي) من الأسلحة النووية التي يملكها سكان (نيويورك)، وكلنا لا نقوم بمثل هذه الحسابات؛ هذه هي روح الجماعة.

ومثال آخر: قيام السكان في ألمانيا الغربية بصرف البلايين لإعادة بناء ألمانيا الشرقية. وقيام الأوروبيين بدفع بليون دولار لليونان؛ لأنها دولة في الاتحاد الأوروبي، ولو طلب ذلك لدولة أخرىٰ لسمي (مساعدات أجنبية)، وهذه هي روح الجماعة.

والخطوة الثاني هي تحول روح الجماعة هذه إلىٰ فعل، وتحدث هذه العملية حينما تناقش الأمة موضوعاً أخلاقيّاً، فالناس يتحدثون ويتجادلون ويتشاورون ويكتبون إلىٰ المحررين، ويناقشون موضوعاً في الأحاديث العامة، وبعد سنوات يُثار فهم أخلاقي مشترك علىٰ مستوىٰ قومي ويؤدي حتماً إلىٰ تغيرات في السلوك.

وفي فترة الستينيات والسبعينيات لم يكن الوازع الأخلاقي الذي ينبع من البيئة موجوداً، ولكن الأمر تغير الآن.

فالتغير يبدأ ككتاب، ثم يتحول إلىٰ دراما، ثم إلىٰ مظاهرات، وقد ينتج عن ذلك فهم أخلاقي مشترك تجاه الأرض الأم.

وبالطبع؛ فما تزال هناك نسبة هامشية لا توافق، ولكنَّ أحداً لا يزعم أننا نعود إلىٰ الوراء إلىٰ فترة الستينيات.

* * *

- (اصرخي.. أيتها الأمة الخائفة):

وبعد الكود الأخلاقي العالمي على المزاج الأمريكي، وفي مقالة أخرى بعنوان: (اصرخي . . أيتها الأمة الخائفة) يتناول المركز مفهوماً فكريّاً جديداً وهو (القيم السلبية)، ويطرحه هذه المرة «فلاديمير شلابنتوخ»، وهو عالم متخصص في الشؤون الروسية وأستاذ في جامعة ميتشجن، ويحاول بهذا المفهوم إيجاد الإجابة عن سؤالٍ دائماً ما يردده الأمريكيون: لماذا يكرهوننا بشدة إلى هذا الحد؟

هذا السؤال طرحه العديد من الأمريكيين بعد الهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر، فبعض الناس يجيب بأن السبب في ذلك هو كراهية الإرهابيين ومن عاونهم للحرية الأمريكية واحتقارهم لها، وبعض آخر يرى أن السبب هو الغيرة من ثروة الولايات المتحدة، بينما لا يزال آخرون يُرجعون اللوم إلى سياسة الولايات المتحدة وخصوصاً في الشرق الأوسط.

ويقول «شلابنتوخ» إن الجماعات الاجتماعية والدول الأجنبية قد قامت باختطاف مصطلح الكراهية الأيديولوجية وإسقاطه على أمريكا لتكون «كبش فداء» لإرضاء حاجة نفسية وسيكولوجية، ويقول إنه يصعب ألا نجد (أعداء الأمريكية - كراهية أمريكا) (Anti - Americanism) في أي جزء من العالم، وتتباين الاتجاهات والنظريات التي تتبناها من ناحية القوة والفاعلية، وهي تناظر بقوة عداء الشيوعية الذي ساد في السبعينيات والثمانينيات.

وقال: إن المفهوم الذاتي للولايات المتحدة يتسم بالنرجسية إلى الآن: إذا كنت لا تحب أمريكا؛ فأنت - بسهولة - لا تعرف أمريكا، وهذا المفهوم خاطئ تماماً، ويتسم بالذاتية والفردية.

ويستخدم مفهوم (القيم السلبية)، ويسوق مقالاً لذلك (الوصايا العشر)؛ حيث إنها تتضمن اثنين فقط من الوصايا الإيجابية، وثمانية من السلبية من قبيل: لا تفعل هذا . . أو ذاك. ويقول: القيم السلبية تخضع سلوك الإنسان وفكره أكثر بكثير من القيم الإيجابية. ويذكر أن أي أيديولوجية أو حملة سياسية تتضمن أهدافاً؛ تتضمن قيماً سلبية وأخرى إيجابية، حتى العداء ضد أمريكا الذي انتشر في روسيا؛ هناك أيديولوجية كلها سلبية تماماً مثل العداء لأمريكا.

ويقول: إن الشعوب الأخرى تتبنى أيديولوجية العداء لأمريكا كـ (كبش فداء) بما يفوق أي نظرية أخرى، فلم يعرف غيرها يستطيع أن يلعب هذا الدور - كبش فداء -، والمعروف أن الحاجة إلى «كبش فداء» حالة نفسية ملحة وهي جزء من سيكولوجية الإنسان؛ ولكن هناك أنماطاً عديدة من (أكباش الفداء). ويقول إننا لكي ندرس العداء ضد أمريكا يجب أن نفرّق بين ثلاثة عوامل: رئيس الدولة، الطبقة السياسية أو الفكرية العليا، وجموع الجماهير. ويختلف رد الفعل بين هذه الثلاث في الدول المختلفة.

ويجري «شلابنتوخ» عملية فهرسة تشتمل على ١٦٠ دولة، ويقوم بتصنيف لرؤساء الدول؛ صفوتها العليا

وجماهير إما «مؤيدة لأمريكا» وإما «معارضة لأمريكا»، ويقول إننا نجد آنذاك معادلة من أربعة أنواع للدول، وأننا لو وضعنا في تقديرنا الدول العليا فقط والجماهير نجد أن الدول الأوروبية مؤيدة لأمريكا ـ ليس دوماً ولكن في أغلب الأوقات ـ، وتمثل جمهورية التشيلي وليتوانيا نماذج جيدة على الوحدة بين الصفوة والجماهير من الناحية الإيجابية، وعلى الجانب الآخر؛ يقول: إن باكستان والصين والأرجنتين لديها وحدة في الموقف للعداء لأمريكا، ويقول: إن روسيا تقع في منتصف الطريق؛ (فالصفوة معارضون لأمريكا بشدة، والجماهير مؤيدة بشدة إلى حد ما لأمريكا، فروسيا تحب وتكره الولايات المتحدة في وقت واحد إذا ما قورنت بالأرجنتين).

ويستقي هذا المفكر معلوماته من استطلاعات يتم إجراؤها حول مواقف الدول، ودرجة تأييد الشعوب لتورط حكامهم في الحرب على الإرهاب.

وفي قائمة الأصدقاء الأوروبيين لأمريكا: (تحتل إنجلترا مركز الصدارة؛ إذ تعدُّ أكثر الدول صداقة لأمريكا، وجمهورية التشيك مفضلة لأمريكا، والدولة الأكثر عداء في أوروبا هي اليونان وإسبانيا، وإحدى الدول الأكثر عداء في أوروبا الشرقية هي أوكرانيا. أما خارج أوروبا فقد وضع الهند على رأس الدول المتعاطفة مع أمريكا).

ويقوم «شلابنتوخ» باستعراض موقف روسيا والروس عموماً من الولايات المتحدة وتحليلة، فهو يرى أن الإحصاءات العامة تشير إلى أن ٦٧٪ من الروس مؤيدون للولايات المتحدة، ولكنه يرى أن هذه النسبة ـ حوالي ثلثي الشعب ـ خادعة؛ حيث كان عدد المؤيدين لأمريكا أثناء حرب يوغسلافيا ٢٠٪ فقط.

وأحد المحاور الإيجابية التي تحكم العلاقة في أمريكا هي قضية القوميين الروس، فهم يعبِّرون دوماً بأن الروس يبحثون عن العدل ويدعمونه، ومن العجيب أن نحو ٤٨٪ من الروس قد أخبروا المعلقين أن العدل الحقيقي موجود في الولايات المتحدة.

والاتجاهات الروسية تجاه أحداث ١١ سبتمبر معقدة، فنصف الشعب الروسي متعاطف مع الضحايا، ولكنهم حين سُئِلوا رسميّاً: هل تستحق أمريكا هذا الحدث؟ أجاب نصفهم بنعم، ووفقاً لـ «شلابنتوخ»؛ فإن العديد من الليبراليين الأمريكيين كان موقفهم قريباً من هذا الموقف.

وما يتعجب له هو ملاحظاته الشخصية حول تزايد الكراهية لأمريكا في روسيا بين الصفوة والمفكرين؛ ويُرجع ذلك إلى إخفاق الإصلاح الليبرالي في روسيا، وإخفاق الليبراليين في تكوين «مجتمع ليبرالي ديمقراطي».

ويرى أنه على الرغم من أن طبقة الصفوة في روسيا قد أصبحت أغنى في ظل الإصلاح، فإنهم لم يصلوا إلى مستوى مناظريهم من الأمريكيين، فهم لم يشعروا أنهم مساوون لمناظريهم الأمريكيين، وقد دفعهم ذلك إلى حالة من الجنون.

وفي رأيه أنهم فقدوا حاسة الحقيقة بتوبيخهم أمريكا، فها هُم مرة ثانية قد بدؤوا التراجع عن القومية الروسية بتفوقها الثقافي والأخلاقي، فهم لا يريدون أن يكونوا بسطاء؛ بل يريدون أن يكونوا قوة عظمىٰ.

* * *

- (العقوبات الدقيقة...):

ويستعرض «رتيشارد أ هـ»، و«سبيروبراين جي تشاو» في مقالهما (العقوبات الدقيقة.. كيف نحقق الفائدة من العقوبات لمنع الانتشار النووي؟) جدوىٰ العقوبات لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث أصبحت خطة امتلاك الإرهابيين لأسلحة نووية وأسلحة دمار شامل تهدد أمريكا أكثر من أي وقت مضىٰ، ويفرض عليها إجراء عقوبات اقتصادية واسعة لمنع حدوث ذلك؛ إذ تمثل العقوبات الطريق الوسط بين الخيار العسكري والدبلوماسية.

وتم تطبيق قانون العقوبات الاقتصادية ضد الانتشار النووي ٢٤ مرة في الفترة من ١٩٧٤م إلىٰ ١٩٩٨م، وفي سبع منها فقط خضع الطرف الآخر للمفاوضات نتيجة لضغط العقوبات.

ومع ذلك؛ فإن تطبيق نظام العقوبات بشكله الحالي يعود بالضرر علىٰ الولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية، وخصوصاً التجارة والصادرات والشؤون التجارية الداخلية.

ويقترح المقال أن يتم إدخال مجموعة من التعديلات والتطورات، فيجب أن يتم تحديد توقيت زمني محدد للعقوبات، وتحديد نوعية العقوبات، ويمكن أن يحدث ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات تتمثل في استصدار قوانين من الكونجرس تعطي الرئيس سلطة مطلقة في اتخاذ ما يراه مناسباً - ولأقصىٰ حد - من العقوبات وطريقة التنفيذ، والمدىٰ الزمني لهذه العقوبات، وتكوين هيئة مختصة بدراسة العقوبات وتحليلها؛ لتحقيق أقصىٰ ضرر ممكن علىٰ الدول التي توقع عليها العقوبات، وتوقيع العقوبات علىٰ طرف يحقق نفعاً من خلال الانتشار النووي أو المساعدة فيه، ويكون الضرر أضعاف ما حققه من مكاسب.

وكذلك أن تكون العقوبات مناسبة لطبيعة اقتصاد هذه الدولة؛ أي تحديد شكل الخطر علىٰ أهم مصادر الدخل في هذه الدولة، وتوقيع العقوبات علىٰ أي دولة أو طرف يقوم بمساعدتها وانتهاك العقوبات، وكذلك زيادة المساعدات السياسية والاقتصادية لأعداء هذه الدولة.

وضرب الكاتبان مثالاً بما حدث من عقوبات علىٰ شحن البترول في كوريا الشمالية، وعلىٰ توقيع العقوبات علىٰ الشركات أو الأطراف الصينية المتورطة في مساعدة باكستان في برنامجها النووي؛ بمعنىٰ أن تحقق أمريكا مكاسب اقتصادية إلىٰ جانب المكاسب الأمنية من خلال العقوبات.